

في الإجابة على سؤال ما العمل؟

تصورات في بناء الثقة الاجتماعية
بين السوريين

النهار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مركز الحوار السوري

مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين. أعلن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري. يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.

إعداد: د. أحمد قربي

ساهم في العمل:

محمد خليل صباغ

محمد جاروف

وحدة التوافق والهوية المشتركة

التاريخ:

28 ذو القعدة 1442 هـ - 8 يوليو / تموز 2021 م

 WWW.SYDIALOGUE.ORG

مقدمة:

في كل مرحلة مفصلية تمرُّ بها القضية السورية يتجدد تساؤل: "ما العمل؟" الذي تؤرِّق إجابته عموم السوريين وكتّابهم، ثم تُطرح عدة رؤى ومقترحات للخروج من الحالة المزرية التي وصلت إليها قضيتنا، ومع الذكرى العاشرة لانطلاق الثورة السورية كُتبت عدة مقالات في هذا المجال؛ حاولت جميعها تقديم تصورات لإنقاذ السوريين وقضيتهم.

لابد ابتداءً من التأكيد أنه من الطبيعي أن تتعدد الحلول والرؤى، كما يُفترض النظر إلى هذا التعدد من زاوية تخصصية تكاملية؛ فالحلول تكمل بعضها بعضاً.

فقد ركّز فريقٌ في طرحه على المسار السياسي الأممي الذي يستند إلى قرار مجلس الأمن 2254، في حين خرج فريقٌ ثانٍ من صندوق الحل السياسي ليتركز على الحلول الهيكلية التي ما فتئنا نسمع بها منذ انطلاق الثورة السورية؛ وعلى رأسها "إيجاد قيادة واعية من السوريين تتولى إدارة دفعة المرحلة"، وذهب فريقٌ ثالثٌ إلى أنه لا فائدة من أي حلٍّ إذا لم يستند إلى رؤية توافقية لسورية المستقبل "الحلول الموضوعية".

وعلى الرغم من أهمية الحلول المطروحة وإمكانية العمل عليها بالتوازي، لاسيما وأن كل واحد منها يغطي زاوية مهمة في صورة الحل الكامل لبناء دولة وطنية سورية قائمة على مبادئ الحرية والكرامة والحقوق والحيات؛ إلا أن الانخراط في أي منها يتطلب الرجوع خطوة إلى الوراء عبر السعي إلى تكريس الثقة بين السوريين.

ولكن هل تعزيز الثقة بين السوريين في ظل الظروف الحالية أمرٌ يمكن العمل عليه؟ وهل الثقة المقصودة هي الثقة بين المكونات أم الثقة بين الأفراد؟ وما هي الوسائل والعوامل التي يمكن أن تساعد في بناء الثقة بين السوريين؟

نعتقد أن هذه أسئلة مكتملة وضرورية تحتاج إجابة، خصوصاً وأن الواقع السوري بتعقيداته والتطورات المتسارعة التي يمرُّ بها قد قلب المجتمع السوري رأساً على عقب؛ الأمر الذي يتطلب مواكبة هذه التغيرات وتحليلها وتقديم توصيات عملية يمكن العمل عليها.

قبل الحديث عن موضوع الثقة وأبعادها ومحدداتها في الحالة السورية نستعرض أبرز الحلول التي يطرحها السوريون للخروج من الواقع الحالي.

في التركيز على مسار الحل السياسي:

في نظرتها نحو مسار الحل السياسي ترى الشريحة الأكبر من قوى الثورة والمعارضة العسكرية منها والسياسية وكذلك من الشخصيات السورية أن الحل المتاح للقضية السورية هو: بالدرجة الأولى "حلّ سياسي" وفق القرارات الدولية وخصوصاً بيان جنيف 1 لعام 2012؛ وذلك عبر هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية، مع

ضرورة توفر ضمانات دولية¹، مثل أن يكون ثمة بند رئيسي في المفاوضات حول تشكيل هذه الهيئة، وتحديد جدول زمني لعمل اللجنة الدستورية².

وفي هذا الإطار هناك من يركز على فكرة "العدالة الانتقالية": بوصفها أحد المخارج التي يمكن للسوريين العبور منها بعد سنوات من الصراع عبر تطبيق مفاهيمها وتبني مؤسساتها³. وفي المقابل هنالك من يركز على "الملف الحقوقي والإنساني": حيث يرى أن السوريين يمكن أن يستفيدوا تراكمياً من الأدلة والوثائق أمام المحاكم الدولية، شريطة تحول النشاط الحقوقي من فردي إلى جماعي، عبر العمل المؤطر والقائم على التنسيق بين الأفراد والمنظمات الحقوقية⁴.

وفي سياق سيناريوهات تطبيق الحل السياسي ثمة رأي يتبنى تصوراً خاصاً لتحقيق ذلك؛ عبر مرحلة "قبل انتقالية" تتشكل فيها لجنة رئاسية تضم رأس نظام الأسد، وتطلق سراح المعتقلين وتعفو عن المطلوبين سياسياً، وتفتح الحدود لعودة اللاجئين، وتمهد لانتخابات محلية ثم برلمانية؛ يخرج في نهايتها بشار الأسد من الحكم⁵.

يُضاف إلى ذلك من خرجوا عن فكرة هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية التي وردت في بيان جنيف¹، ونادوا بتطبيق فكرة "المجلس العسكري"⁶.

في التركيز على الحلول الهيكلية:

بعيداً عن فكرة المسار السياسي الحالي تذهب عدة شخصيات سورية إلى التركيز في أطروحاتها على الحلول الهيكلية؛ كتشكيل هيئات سياسية جديدة، أو إعادة بناء النخب السورية، أو حتى إصلاح مؤسسات المعارضة القائمة.

ينطلق البعض من فكرة إصلاح قوى الثورة والمعارضة لأنه يرى في تكريس مبادئ الحكم الرشيد في المجالات العسكرية والسياسية والخدمية فرصة يمكن أن تسهم في تحسين الواقع الحالي⁷. ولعل ذلك يتقاطع مع فكرة أخرى تنادي بالتركيز على إصلاح المؤسسات السياسية الحالية، بما يوحد النخب السياسية والثقافية على أسس جامعة

¹ - هذا ما نص عليه البيان الختامي لمؤتمر الرياض 1 الذي ضم ما يقارب 100/ شخصية سورية من مختلف الأطياف والمكونات والتخصصات بحسب ما جاء في البيان ذاته.

² يُنظر: [نص البيان الختامي لمؤتمر المعارضة السورية في الرياض – 10 كانون الأول 2015](#)، مركز إدراك، 10-12-2015، شوهد في: 20-6-2021.

³ يُنظر: عقاب يحيى، [سيناريوهات الحل في سورية في موازين كتاب ومحللين سوريين \(1/2\)](#)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 23-3-2021، شوهد في 27-2021-6.

⁴ يُنظر: د. عبد الله تركماني، [العدالة الانتقالية في سورية بعد التغيير، سوريا الأمل](#)، 28-2-2021، شوهد في: 27-6-2021.

⁵ يُنظر: حسن نيفي، [سيناريوهات الحل في سورية في موازين كتاب ومحللين سوريين \(1/2\)](#)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 23-3-2021، شوهد في 27-2021-6.

⁶ بحسب هذا الرأي نحتاج لإيجاد المخرج لسوريا شروطاً أربعة: إرادة وطنية جازمة لإنقاذ السوريين، وإنهاء العلوية السياسية، وقانون يخضع له الجميع، وعدالة لكل السوريين.

معاذ الخطيب: [دعوة إلى لم شمل السوريين في زمن الوباء](#)، المعرف الرسمي على اليوتيوب، 20-3-2020، شوهد في: 27-6-2021.

⁷ [الفنان جمال سليمان يخرج عن صمته بعد جدل واسع بسبب "اقتراح المجلس العسكري"](#)، سيوتنيك، 12-2-2021، شوهد في: 20-6-2021.

⁸ عقاب يحيى، مرجع سابق.

تحدّ من خلافاتها، ويدفعها إلى التعاون مع منظمات المجتمع المدني (خارج مناطق النظام) باعتبارها الحلقة الوسيطة مع القطاعات المجتمعية التي حملت الثورة، لتشكل بذلك جسداً سياسياً فاعلاً يسهم في خروجها من حالتها الحالية العبيثة المبعثرة⁸.

وثمة أطروحات ترى أهمية العمل على بناء مؤسسة سياسية تعبّر عن الصوت الوطني وإرادة السوريين وتحقق أهداف الثورة، ويكون ذلك من خلال فريق يتكون من أفراد بصفتهم الشخصية، يتولون بناء كتلة وطنية تحدد رؤية العمل الوطني للمرحلة الراهنة والانتقالية، مع رسم صورة لمستقبل البلاد، بعيداً عن العقائد والأيديولوجيات، ولا يكون لها أية مآرب للتمثيل والمزاومة⁹.

وفي السياق ذاته ثمة من يفصل في طبيعة مهام مثل هذه المؤسسة؛ فيرى ضرورة أن تتولى مهمة التنسيق في الأعمال، أي أن تقوم بدور المنسق بين القوى الثورية والتنظيمات السياسية والمجتمعية¹⁰ بما يحقق التكامل فيما بينها داخل سورية وخارجها، كلٌّ في مجاله واختصاصه، لتسهم نتائج عمل الجميع في تحقيق الأهداف التي قامت الثورة من أجلها¹¹.

وعلى جانب آخر هناك رأي يصبّ جلّ اهتمامه على إيجاد حلول طويلة الأمد؛ ففي حالة انعدام الوزن والثقة والتنظيم المنتشرة في معسكر قوى الثورة والمعارضة، والتي قد تؤدي إلى حرمانها من المشاركة في عملية انتقالية محتملة وتقرير مصير سوريا؛ فإنه يجب السعي لبناء جيل من النشطاء السياسيين والمثقفين الشباب المتحررين من ثقافة الماضي وتقاليد، واستكمال ما لم يستطع الجيل السابق إنجازه، وبناء مؤسسات قوية، واستعادة ثقة السوريين؛ لأن السلطة مستقبلاً لن تسقط إلا في يد من لديه شبكة من الأطر الجامعة والفاعلة¹².

في التركيز على الحلول الموضوعية:

إلى جانب الآراء التي ركزت على الحلول الهيكلية ثمة آراء أكدت على ضرورة الحلول الموضوعية، والتي ترى أن الخروج مما وصل إليه السوريين يحتاج إلى التركيز على الخطاب السياسي والاجتماعي.

إذ يرى بعض هؤلاء أننا -مع تفكك البلاد وتحولها إلى أشباه دويلات متصارعة- سنكون أمام سوريا محطمة وبعيدة عن أية فرص للتطور، وهذه الحالة ستؤدي إلى إلغاء الشعب السوري بالمعنى السياسي، وتحويله إلى طوائف وجماعات تتنازع في إثبات هويتها، وبالتالي فإن الشعور الأولي بحالة التحرر من الاضطهاد سيكون مؤقتاً، وستعود

⁸ يُنظر: ميشيل كيلو، [لا وقت نضيبه بعد الآن](#)، العربي الجديد، 14-11-2020، شوهد في: 27-6-2021.

⁹ جورج صبرا، جورج صبرا لعنبل بلدي: [الروس ابتدعوا "استانة" لتعطيل تنفيذ القرار 2254](#)، عنبل بلدي، 28-1-2020، شوهد في: 27-6-2021.

¹⁰ بحسب أصحاب هذا الرأي يمكن للانتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة أن يقوم بهذا الدور.

¹¹ يُنظر: هادي البحرة: [سيناريوهات الحلّ في سورية في موازين قيادات وناشطين سوريين \(2/3\)](#)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 13-4-2021، شوهد في: 27-6-2021.

¹² هذا ما ذهب إليه الرئيس المشارك الحالي للجنة الدستورية هادي البحرة، مرجع سابق.

¹² برهان غليون، [نحو جيل جديد من الساسة والمثقفين](#)، مدونة برهان غليون، 20-5-2020، شوهد في: 27-6-2021.

غالبية المشاكل المتعلقة بفقدان الشعور بالانتماء والهوية الوطنية، وستحول المناطق السورية إلى قنابل موقوتة وحواضن للتطرف والعنف والإرهاب؛ والحل لكل ما سبق إعادة بناء دولة المواطنة وتعزيز روح الوطنية والعدالة وحكم القانون¹³، وهذا الحل الذي يبدو محل اتفاق لدى شريحة واسعة من السوريين¹⁴.

وفي السياق ذاته تتوارد مصطلحات متعددة مثل "السلم الاجتماعي والعيش المشترك"¹⁵، و"تمتين النسيج المجتمعي الوطني السوري"¹⁶، و"الاصطفاف الوطني" و"تجديد الخطاب الوطني"¹⁷، و"السلم الأهلي السوري"¹⁸؛ إلى غير ذلك من المصطلحات التي تشير إلى ضرورة السعي لتجاوز الانقسامات التي تعمقت داخل المجتمع السوري، والسعي لإعادة اللحمة الوطنية بين مكوناته.

فثمة تركيز من قبل البعض على معالجة الأوضاع السيئة التي وصلت إليها القوى والتيارات السياسية المعارضة؛ فنادوا بضرورة "التسوية الشاملة بين القوى السياسية السورية" بمختلف مشاربها، عبر الاستفادة من تضحيات الشعب في تسوية تمثيلها وترقية عملها السياسي لصالح الشأن العام والوطني والديمقراطي¹⁹. وهنا يذهب هذا الرأي إلى أن أساس هذه التسوية هو تحقيق التوافق بين التيارين "الإسلامي" و"الديمقراطي" السوريين، وهو ما يمكن أن يسهم في إيجاد أرضية مشتركة يقوم عليها البناء السياسي لسوريا المستقبل، عبر الحوار والتوافق والتخلي عن الذوات الحزبية والأيدولوجية الخاصة، مع التمسك –في الوقت ذاته- بمبدأي سيادة الشعب والمواطنة المتساوية²⁰.

ماذا قبل ذلك؟ تعزيز الثقة بين السوريين

ثمة اتفاق بين شريحة من الكتّاب السوريين على أن الانخراط في أي حل يتطلب وجود الثقة بين السوريين²¹، وأن هذه الخطوة ضرورية للنجاح في أي حل يمكن أن يُخرج السوريين من الحالة التي أوصلهم نظام الأسد إليها.

¹³ يُنظر: برهان غليون، الانحطاط السياسي للمشرق: من الدولة إلى الإمارة، العربي الجديد، 8-1-2021، شوهد في: 27-6-2021.

¹⁴ على سبيل المثال: هذا ما أكد عليه المجلس الإسلامي السوري في وثيقة "تجديد الالتزام الثوري" في عام 2018، ومن الشخصيات السورية ميشيل كيلو وعقاب يحيى وهادي البحرة ورغد معضماني.

¹⁵ يُنظر: تجديد الالتزام الثوري، المجلس الإسلامي السوري، 13-5-2018، شوهد في: 2-7-2021، وهادي البحرة: مرجع سابق، وعقاب يحيى: مرجع سابق، وميشيل كيلو، إلى العمل، العربي الجديد، 7-11-2020، شوهد في: 27-6-2021، ورغد معضماني، الثورة السورية في سنتها العاشرة: أفكار للخروج من عنق الزجاجة، نون بوست، 2-4-2020- شوهد في: 27-6-2021.

¹⁶ تجديد الالتزام الثوري، مرجع سابق.

¹⁷ يُنظر: عبد الباسط سيدا، السؤال الوطني الملح في الذكرى العاشرة للثورة السورية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 26-2-2021، شوهد في: 27-6-2021.

¹⁸ يُنظر: عقاب يحيى: مرجع سابق.

¹⁹ يُنظر: ميشيل كيلو، دعوة إلى السلم المدني، العربي الجديد، 5-12-2020، شوهد في: 27-6-2021.

²⁰ يُنظر: ميشيل كيلو، التسوية التاريخية ومسوغاتها، العربي الجديد، 9-1-2021، شوهد في: 27-6-2021.

²¹ ميشيل كيلو، مرجع سابق.

²² د. برهان غليون، الضياء السوري، العربي الجديد، 26-8-2019، شوهد في: 29-6-2021، وحازم نهار، الأسئلة الضرورية سورياً، صحيفة المدن، 21-6-2021، شوهد في: 24-6-2021.

وهنا نعيد طرح الأسئلة السابقة: ما هي أنواع الثقة؟ وهل المطلوب في الحالة السورية تحقيقها كلها؟ وما هي محدداتها؟ وهل يمكن العمل على كل هذه المحددات؟ وهل لهذه المحددات الأثر نفسه في تحقيق الثقة، أم أن لبعضها أهمية وألوية في السياق السوري؟

الثقة: أبعاد أربعة

تشير الدراسات الاجتماعية عادة إلى جوانب متعددة لمفهوم الثقة؛ الأول: يطلق عليه عادة مفهوم الثقة الاجتماعية (Social trust) أو الثقة الاجتماعية المتبادلة (Interpersonal trust)، ويقصد بها: "توقع متفائل واطمئنان نحو كفاءة وإخلاص الآخرين أفراداً ومؤسسات"، وينشأ هذا التوقع وفقاً للخبرات المتراكمة خلال العلاقات الاجتماعية، وتعطي التزامات اجتماعية متبادلة؛ مما يضيف على الحياة الاجتماعية طابع التعاون والتضامن وتصبح أكثر تماسكاً". الثاني: هو مفهوم الثقة السياسية (Political trust) الذي يشير إلى "توقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي أن تكون عليه، وكيف ينبغي للحكومة أن تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومع مجموعة المواطنين وسلوك الموظفين المدنيين"، وثمة مفهوم ثالث يشير إلى مدى ثقة الفرد بالعالم الخارجي؛ أي: اعتقاد الفرد أن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما يجري في العالم من أحداث يتيح للناس إمكانية الحصول على ما يستحقونه²².

تشير هذه المفاهيم للثقة إلى وجود أبعاد متعددة تشمل: الثقة بالأفراد "الطبيعة البشرية"، والثقة بالجماعات²³، والثقة بالمؤسسات (الثقة السياسية)²⁴، والثقة بعدالة العالم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي²⁵.

²² للتوسع في ذلك، وللإطلاع على التعاريف الأكاديمية لمفهوم الثقة يُراجع: إيهاب أحمد محمد اسماعيل، إشكالية مفهوم الثقة والإسهامات السوسولوجية في دراستها، حوليات آداب عين شمس، المجلد 45/، عدد يناير-مارس، 2017، جامعة عين شمس، ص 84، وفارس كمال نظمي، تدهو الثقة الاجتماعية في العراق بتأثير العقوبات الاقتصادية "دراسة مسحية نفسية"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر "العراق تحت الحصار: التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، 23-25 أيلول، عمان-الأردن، ص 9 وما بعدها. وباللغة الانكليزية يُراجع:

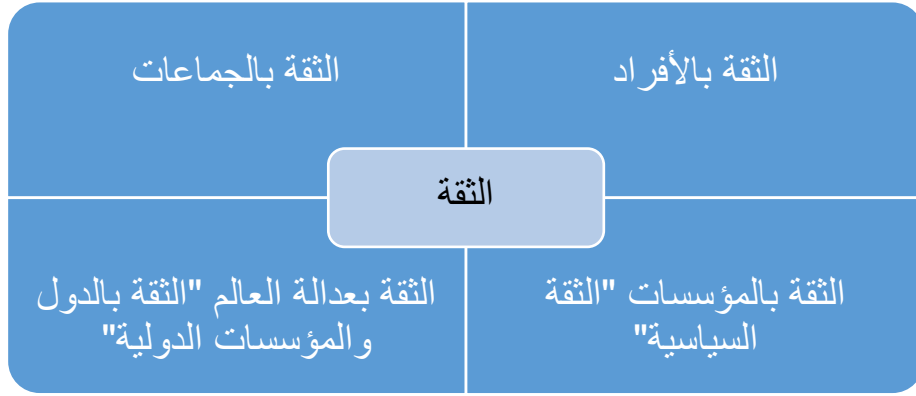
O. Yul Kwon, Social Trust and Economic Development "The Case of South Korea", 2019. Edward Elgar, p.21.

²³ يُقصد بها: الثقة بالجماعات التي تؤثر بالفرد دون أن تربطه بها علاقات شخصية وثيقة، مثل: الطلبة، والأطباء، والجمعيات، والنقابات، والمشايخ، والشعراء، وعمال البلدية، والمحامون... إلخ.

²⁴ يُنظر: فارس كمال نظمي، مرجع سابق، ص 14.

²⁵ وهذا يشمل الثقة بالمؤسسات الرئيسية في الدول؛ كالمجالس البلدية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية، والجيش والأمن والوزارات المختلفة ورئاسة الدولة.

²⁵ فارس كمال نظمي، مرجع سابق، ص 14 وما بعدها.



مخطط توضيحي رقم 1/ يبين أبعاد الثقة

لعل مفهوم الثقة بالدول والمؤسسات الدولية لا يدخل ضمن ما نقصده بالثقة هنا كأساس للحلول في سوريا؛ لأنه يرتبط بسلوك المؤسسات والدول الخارجية السياسية والاقتصادية أكثر من ارتباطه بالسوريين أنفسهم من ناحية، ومن ناحية أخرى قد يكون هذا الجانب أقرب إلى النتيجة منه إلى أن يكون حلاً لما وصل إليه السوريون؛ أي أن تعزيز الثقة بين السوريين وقدرتهم على إيجاد حل عادل ومنصف لقضيتهم قد يؤدي إلى وجود نظرة إيجابية مع العالم الخارجي.

تبقى الأبعاد الثلاثة الأخرى للثقة الاجتماعية المتمثلة في: الثقة بالأشخاص "الطبيعة البشرية"، والثقة بالجماعات، والثقة بالمؤسسات²⁶؛ وهي أبعاد الثقة الاجتماعية التي يكون فيها الفرد هو الأساس والمنطلق، ونعتقد أنها الثقة التي تمثل أساس أي حل في سوريا، ومن دونها تكون الأبعاد الأخرى للثقة كالثقة بين الكيانات والمؤسسات ثقة "نخبوية" - إن صح التعبير- تفتقد للأساس المجتمعي.

فما هي محددات الثقة الاجتماعية بأبعادها الثلاثة؟ وهل يمكن العمل على تحقيقها بشكل إيجابي في الحالة السورية؟

محددات الثقة الاجتماعية وحضورها في الحالة السورية:

هناك مدرستان أساسيتان حول محددات الثقة الاجتماعية: فالأولى يُشار إليها بـ "النظرية الموجهة للفرد"؛ وهي التي ترى أن الثقة الشخصية ملكية فردية مرتبطة بالفرد وسماته الشخصية (بما في ذلك الأخلاق) وخصائصه الاجتماعية والديموغرافية، مثل العمر والحالة الاجتماعية والجنس والتعليم والدخل والدين. والمدرسة الفكرية الثانية يُشار إليها بـ "النظرية القائمة على المجتمع"؛ وترى أن الثقة الشخصية ليست ملكية فردية ولا تحددها

²⁶ في ظل غياب مؤسسات الدولة الرسمية يكون المقصود بهذه الثقة: تلك التي تتوجه إلى مؤسسات الحكم القائمة كالفصائل العسكرية والمؤسسات السياسية والمجالس المحلية.

الخصائص الفردية، بل خاصة منهجية للمجتمع مرتبطة بخصائصه الوطنية، مثل التاريخ والثقافة والاقتصاد والمؤسسات والجغرافيا والسياسة العامة²⁷.

ودون الإطالة في هذا التصنيف نستعرض أهم محددات الثقة الاجتماعية، مع نظرة أولية لإمكانية التعامل معها في السياق السوري²⁸:

ثقافة الثقة: مسؤولية الأسرة السورية

تتأثر الثقة الاجتماعية بالتربية والأخلاق، لاسيما في مرحلة الطفولة²⁹؛ وهذا يحتمل السوريين المقيمين في المناطق المحررة وفي بلاد اللجوء، أفراداً ومؤسسات وجماعات، عبء تكريس ثقافة الثقة بغيرهم من السوريين، بما فهم أولئك المقيمون في مناطق سيطرة نظام الأسد ممن لم يرتكبوا جرائم بحق السوريين، ومن باب أولى تجاه المقيمين في المناطق المحررة وبلاد اللجوء ومناطق النزوح، والابتعاد عن خطاب التخوين والعمالة في حياتهم ومعاشهم، بحيث ينشأ هذا الجيل حاملاً ثقافة الثقة، ويكون عماد المجتمع السوري المستقبلي في نشرها وتكريسها³⁰.

العاملان العرقي والديني: دور جزئي

تكون الثقة الاجتماعية عادة مرتفعة بين الأشخاص الذين يعودون لخلفية عرقية أو دينية واحدة، ولكن في المقابل يكون للعاملين آثار سلبية في حال تعدد المجموعات العرقية والدينية إن كان المجتمع غير متجانس؛ إذ تثق كل مجموعة بالأفراد الذين ينتمون إليها، بينما لا تثق بالآخرين؛ وهذا ما يعزز الانقسامات في حال التعدد الديني والعرقي³¹.

²⁷ Kenneth Newton and others, Social and Political Trust, 2018. The Oxford Handbook of Social and Political Trust, p. 38-39.

²⁸ هنالك الكثير من المحددات التي يمكن استعراضها، سواء الشخصية أو الاجتماعية، ولكن اكتفينا بأبرزها، مما نعتقد أنه من المهم مناقشتها. ومن محددات الثقة الاجتماعية التي لم نستعرضها على سبيل المثال: العامل الجغرافي؛ حيث تشير بعض الدراسات إلى أن سهولة التنقل بين المدن يسهم في زيادة الثقة، وكذلك عامل المشاركة الطوعية في منظمات المجتمع المدني، الذي -بحسب البعض- يعزز الثقة الاجتماعية؛ لما له من دور في تحفيز التواصل الاجتماعي بين الأفراد.

وللاطلاع على العامل الجغرافي في الثقة الاجتماعية يُنظر:

O. Yul Kwon, Op. Cit, p. 26.

وللاطلاع على عامل المشاركة الطوعية ودوره في الثقة الاجتماعية يُنظر:

. Kim Mannemar Sønderskov. Peter Thisted Dinesen, 2016. Trusting the State, Trusting Each Other? The Effect of Institutional Trust on Social Trust, Political Behavior, Springer, Vol 38, p. 180.

غير أننا ارتأينا أن هذين العاملين بحاجة للتحقق أكثر في الحالة السورية؛ فعامل التنقل تأثيره غير واضح بشكل مباشر، كما أن عامل المشاركة الطوعية يبدو أقرب للتطبيق في الظروف المستقرة منه إلى الظروف الاستثنائية كالحالة السورية.

²⁹ Eric M. Uslaner, 2008. The foundations of trust: macro and micro, Cambridge, Journal of Economics, Vol 32, p.291.

³⁰ في ظل عدم وجود دراسات اجتماعية تصف التربية والثقافة التي تنشرها الأسر السورية في مختلف مناطق السيطرة تجاه مفهوم الثقة؛ يكاد يكون من المستحيل تقدير تأثير هذا العامل على الثقة بمختلف أبعادها.

³¹ O. Yul Kwon, Op. Cit, p. 26, Alberto Alesina, Eliana La Ferrara, 2002. Who trusts others? Journal of Public Policy, Vol 85, 2, p. 207.

ولهذين العاملين خصوصيتهما في الحالة السورية؛ إذ يمكن الاعتماد عليهما في تعزيز الثقة الاجتماعية داخل المكون الواحد بصورة أساسية؛ لأنه على سبيل المثال: في حالة العامل الديني هناك مؤسسات ومرجعيات دينية لها حضورها، يمكن أن تقدم خطابها للفئات المتأثرة به لتعزيز الثقة بين أفراد المكون ذاته وفي الوقت عينه، لتخفيف احتقانات هذا المكون تجاه المكونات الأخرى، ولكن من الصعوبة بمكان تخيّل إمكان أن لهذه المرجعيات دوراً شاملاً على مستوى الثقة الاجتماعية السورية، خصوصاً وأن ثمة شروخاً عميقة جعلت كل مكون مع المرجعيات الفاعلة فيه مغلقاً على ذاته، وغير قادر على التأثير في غيره من المكونات³².

أنظمة القانون والمؤسسات: خارج التأثير

تشكّل مؤسسات الدولة العادلة والفاعلة أساساً للثقة بالمؤسسات، لاسيما في تحقيق الأمن العام؛ وفي هذا الصدد ثمة من يرى أن هنالك رابطاً بين ثقة الأفراد بمؤسسات الدولة والثقة الاجتماعية، فعدم المساواة بين الأفراد والظلم وغياب مبدأ سيادة القانون يسهم في انخفاض مستوى الثقة. وهذا المحدد يسهم بصورة فاعلة في ارتفاع مستويات الثقة الاجتماعية في الدول الديمقراطية، وعلى العكس في الدول المتسلطة؛ نظراً لتمتع المواطنين في الأولى بحرية التنظيم والمشاركة في النشاطات السياسية والاجتماعية وبحماية الحقوق والحريات العامة³³.

كذلك إذا كان الفساد منتشرًا بشكل كبير في المجتمع فإنه يؤدي إلى اختلال وظيفي في المجتمع يجعل من عدم الثقة قاعدة اجتماعية يصعب تغييرها، مما يترك آثارًا ضارة طويلة الأمد على المجتمع، وكذلك على الثقة في المؤسسات³⁴. وإذا كانت مؤسسات نظام الأسد خصوصاً العسكرية والأمنية منها بجرائمها، والخدمية منها بفسادها قد أفقدت المواطن السوري أية ثقة بها؛ فإنه على الجهة المقابلة -سواء في المناطق المحررة أو في مناطق سيطرة "قسد"- لم تستطع بعد المؤسسات الموجودة كالمجالس المحلية والفصائل العسكرية أن تحقق شروط اكتساب الثقة المؤسساتية³⁵ لأسباب متعددة، من أبرزها عدم قدرتها على ضبط الأمن وضعف فعاليتها³⁶.

في ظل الظروف الحالية فإن توصيات محققة موضوعياً، من قبيل: ضمان حق المشاركة والتشاركية في اتخاذ القرار، وتفعيل دور الإعلام لتعزيز مفهوم الشفافية وضمان حرية التعبير، وحفظ الأمن ومواجهة حالات الخطف والقتل والخطف وغيرها من الظواهر، وإنشاء مؤسسة قضائية مستقلة نزيهة، وفصل السلطات التشريعية عن

³² يشكّل المجلس الإسلامي السوري على سبيل المثال حالة نموذجية لما نذهب إليه: ففي ظل حضور المجلس وتأثيره على الأقل داخل فئات الشعب الموجودة في المناطق المحررة وبعض بلاد اللجوء، وعدم قدرته على التأثير في مكونات دينية وعرقية. خصوصاً الموجودة في مناطق سيطرة نظام الأسد -كل ذلك افتراض بحاجة لتحقيق- يمكن له على الأقل في الوقت الحالي السعي للعب دور في تعزيز الثقة الاجتماعية داخل الشرائح المتأثرة بخطابه.

³³ Bo Rothstein and Dietlind Stolle, 2008. The State and Social Capital: An Institutional Theory of Generalized Trust, Comparative Politics, Vol. 40, No. 4, p. 445. Kim Mannemar Sønderskov, Op. Cit, p. 180.

³⁴ O. Yul Kwon, Op. Cit, p. 28.

³⁵ نشير هنا إلى إمكانية تفاوت ثقة الحاضنة الشعبية في المناطق المحررة بهذه المؤسسات؛ ولكن تقديرنا أنها بالعموم دون المطلوب.

³⁶ يُنظر: أحمد قربي، [الثقة السياسية أم الحاضنة الشعبية؟ محاولة لتفسير تراجع حاضنة الثورة](#)، مركز الحوار السوري، 2020/12/20، شوهد في: 28-

التنفيذية³⁷؛ تبدو أقرب إلى التوصيات النظرية سياقياً في ظل حالة الهشاشة التي تعاني منها مؤسسات الحكم والإدارة القائمة في مختلف المناطق السورية، وحالة التوتر وعدم الاستقرار التي يعاني منها المجتمع السوري.

العامل الاقتصادي: تأثير سلبي

يسهم التطور الاقتصادي في تعزيز الثقة بين الأشخاص؛ حيث تكون الثقة الاجتماعية مرتفعة في المجتمعات الأكثر رفاهية وتخفض فيها نسب الفساد، فالأفراد الذين يتمتعون بوضع اقتصادي جيد يكون لديهم ميل أعلى للثقة بالآخرين، وعلى العكس؛ فالأشخاص الذين يعانون من الفقر والتمييز والاستغلال والبطالة والإقصاء الاجتماعي لديهم ميل أقل للثقة³⁸.

في ظل الدمار الذي لحق الاقتصاد السوري بمختلف جوانبه الزراعية والصناعية والتجارية³⁹؛ نتيجة الحرب التي شتتها نظام الأسد على الشعب السوري، وتحول ما يقارب 80% من الشعب السوري إلى ما تحت خط الفقر⁴⁰، من الطبيعي أن تكون مساهمة هذا العامل في بناء الثقة بين السوريين شبه معدومة؛ حيث لا تتوفر عوامل إيجابية في هذا المجال، كرفع مستوى الدخل وزيادة فرص العمل. بل على العكس قد يكون لهذا العامل دور سلبي نتيجة تدهور الواقع الاقتصادي لغالبية العائلات السورية التي تزرع تحت نير الفقر والبطالة.

العامل التاريخي: استرجاع الثقة الصعب

الشعب الذي يمرّ في مرحلة نزاع أو قتال يكون مستوى الثقة الاجتماعية لديه منخفضاً، وهذا ما حدث في ألمانيا أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبمجرد فقدان الثقة في المجتمع لأي سبب من الأسباب يكون من الصعب استعادتها؛ لأن الافتقار للثقة أو انعدام الثقة يصبح أقرب للتأصيل في عقول الناس، ويصبح جزءاً من ثقافتهم، والتي بطبيعتها لا تتغير بسهولة⁴¹.

وهنا أيضاً لا يخدم العامل التاريخي الثقة الاجتماعية في الحالة السورية؛ فالشعب السوري لم يخرج بعد من حرب مدمرة شتتها عليه نظام الأسد وحاضنته، وأدت إلى أكبر كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين⁴².

³⁷ يُنظر: راميا إسماعيل وآخرون، أثر النزاع في رأس المال الاجتماعي "التصدع الاجتماعي في سوريا"، المركز السوري لبحوث السياسات، 2017: ص 77-78.

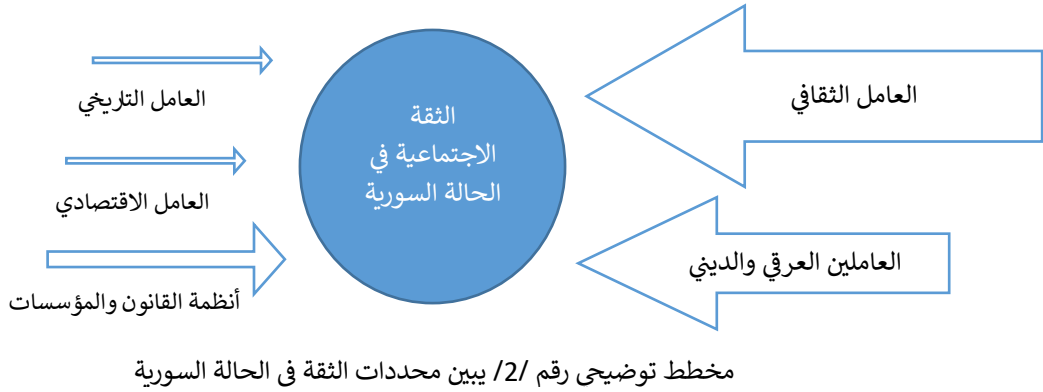
³⁸ Stephen Knack, Philip Keefer, 1997. Does social capital have an economic payoff? A cross-country investigation. Quarterly Journal of Economics, Vol 112, 4, p. 1251.

³⁹ يُنظر: [الاقتصاد السوري على شفير الانهيار: الأسباب، والسياسات، وتداعيات قانون قيصير](#)، مركز الحوار السوري، 2020-6-28، شوهدي في: 3-7-2021: ص 3، وما بعد قيصير: من يتحمل المسؤولية عن تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في سوريا، مركز الحوار السوري، 2021-5-26، شوهدي في: 3-7-2021: ص 3 وما بعدها.

⁴⁰ الأمم المتحدة: 80% من السوريين تحت خط الفقر، العربي الجديد، 2019-3-2، شوهدي في: 2021-6-28.

⁴¹ O. Yul Kwon, Op. Cit, p. 25.

⁴² سوريا تشهد أكبر كارثة إنسانية في العالم، صحيفة الخليج، 2018-2-10، شوهدي في: 2021-6-29.



العلاقة بين الثقة الاجتماعية وحلول القضية السورية:

بعد استعراضنا مفهوم الثقة الاجتماعية بأبعاده الثلاثة يثور السؤال عن العلاقة بين هذا المفهوم والحلول الخاصة بالقضية السورية؟ وهل بالفعل تمثل هذه الثقة أساساً لا يمكن تجاوزه لتحقيق الحلول المشار إليها؟

إذا نظرنا في الحلول المبنية على مسار الحل السياسي فإنه طالما أننا نتحدث عن حل تشاركي بين النظام وقوى الثورة والمعارضة فلا يمكن نجاح مثل هذا الحل دون وجود ثقة، سواء بين فئات المجتمع السوري المحسوبة على كلا الطرفين أو بين المكونات السورية. وفقدان الثقة يعني أساساً عدم وجود البيئة المناسبة التي يمكن من خلالها الانخراط في هذا المسار⁴³.

تقوم الحلول الهيكلية على وجود أجسام وهياكل تجمع السوريين أو على الأقل فئات منهم، ونجاح مثل هذه المؤسسات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الثقة بين الجهات القائمة عليهما من ناحية، والثقة بين هذه الجهات ومختلف شرائح السوريين من جهة ثانية "الثقة المؤسسية".

إذا كانت الثقة الاجتماعية ضرورية للحلول المرتبطة بمسار الحل السياسي وبالحلول الهيكلية فهي مطلوبة من باب أولى في الحلول الموضوعية؛ فأية رؤى وتصورات مشتركة يمكن بناؤها بين أفراد وشخصيات ومكونات لا يثق بعضها بالآخر؟!

⁴³ التقرير التحليلي "العوامل الموضوعية لفشل اللجنة الدستورية: بيئة مثبطة للحلول السياسية"، مركز الحوار السوري، 15-3-2021، شوهدي في: 29-

خاتمة:

تمثل الثقة الاجتماعية أرضية أساسية لأي حل يمكن تصوره في الحالة السورية؛ فهي بمثابة القاعدة الواسعة للحلول التي يمكن بناؤها على مستوى النخب والمؤسسات، فهي "صمغ المجتمع"⁴⁴، كما أن لكل العوامل والمحددات الشخصية منها والاجتماعية دوراً في تعزيزها وتقويتها.

غير أنه في الحالة السورية تدفع أغلب الوقائع إلى عدم الثقة أكثر مما تدفع إلى الثقة كما أشرنا أعلاه؛ حيث إن مختلف التوصيات التي يشير إليها الباحثون وفي مختلف الأصعدة، كالتطبيق السليم للقوانين، والابتعاد عن مسببات الظلم الاجتماعي، وزيادة نسب التوظيف والتنمية الاقتصادية وحرية الصحافة، وتحقيق مبادئ الحوكمة والشفافية... إلخ؛ نجد نقيضها في الواقع. ولا يعني ذلك استحالة تغيير الأخير؛ ولكن الظروف الاستثنائية والسياق الموضوعي التي مرّ ويمرّ به الشعب السوري جعلت من الصعوبة بمكان تنفيذ هذه التوصيات.

لكنّ هذا لا يمنع من وجود عدة محددات يمكن العمل عليها؛ لاسيما الشخصية منها كعامل الثقافة الذي يرتبط بالتربية داخل الأسرة والمدرسة، وكعاملَي الدين والعرق اللذين يتطلبان من المؤسسات الدينية والمرجعيات المحلية جهوداً مباشرة في تعزيز الثقة بين السوريين. وفي هذا السياق لا نبالغ إن قلنا: إنّ العبء الأكبر في تنفيذ مثل هذه التوصيات يقع على عاتق السوريين في المناطق المحررة وبلاد اللجوء، جماعات ومؤسسات وأفراداً، عبر تكريس ثقافة الثقة، خصوصاً لدى الأطفال والأجيال الناشئة، بعيداً عن ثقافة التخوين التي يسهم نظام الأسد والمليشيات الانفصالية في تكريسها لدى شرائح السوريين المقيمين تحت سلطتهم.

ونشير هنا إلى أن أهمية العمل على المحددات الشخصية أعلاه تنبع من كونها الوسائل المتاحة حالياً لتعزيز الثقة بين السوريين، على عكس المحددات الاجتماعية الأخرى كعوامل التاريخ والقانون والمؤسسات والاقتصاد، التي يصعب تحقيقها بصورة كاملة في ظل الظروف الحالية، باستثناء إمكانية التحرك الجزئي في بعضها، كعامل المؤسسات الرسمية منها والأهلية، من قبيل إدخال تحسينات فيها على المدى القصير⁴⁵، مع عدم التعويل كثيراً على مثل تلك الخطوات الجزئية في إحداث فارق نحو بناء الثقة؛ حيث يشير البعض إلى أن الثقة تعتمد على العوامل الاجتماعية بشكل رئيس كالمساواة والعدالة أمام تطبيق القانون⁴⁶؛ وبالتالي يكون لعدم تطبيقها الأثر الأبرز في انخفاض هذه الثقة. يؤكد ذلك ما حدث في الولايات المتحدة على سبيل المثال؛ فقد أسهم تاريخ حديث من التجارب المؤلمة، والانتماء إلى مجموعة شعرت تاريخياً بالتمييز ضدها وعدم النجاح اقتصادياً⁴⁷ في تراجع الثقة الاجتماعية؛ ولعل ذلك هو السيناريو الأقرب للحالة السورية من حيث المقدمات والنتائج.

⁴⁴ فارس كمال نظمي، مرجع سابق، ص 10.

⁴⁵ O. Yul Kwon, Op. Cit, p. 42-43.

⁴⁶ Ibid, 42.

⁴⁷ Alberto Alesina, Op. Cit, p. 207.



اِذْقِر

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center



Sydialogue



www.sydialogue.com